# هدى الطالب

## إلى

# شرح المكاسب

تأليف

سماحة آية الله

السيد محمد جعفر الجزائري المروج

الجزء الرابع

www.ketab.ir

شابك دوره: ٩ ـ ٣٤ ـ ٢٥٦٠ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨
شابك جلد ٤: ٧ ـ ٣٨ ـ ٢٥٦٠ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨

# هدى الطالب
# إلى
# شرح المكاسب

الجزء الرابع

• تأليف: ..... الفقيه المحقق السيد محمّد جعفر المروّج ﷾
• الناشر: ..... طليعة النور
• الطبعة: ..... الأُولىٰ
• الكمية: ..... ٢٠٠٠ دورة
• المطبعة: ..... قلم
• تاريخ النشر: ..... شعبان المعظم / ١٤٢٨ هجـ
• سعر الدورة: ..... ٣٥٠٠٠ تومان

« حقوق الطبع و النشر محفوظة »

مركز التوزيع: مكتبة ذوي القربىٰ، قم ـ شارع ارم ـ قيصرية القدس، الهاتف: ٧٧٤٤٦٦٣

www.ketab.ir

# « الفهرست »


**شرائط المتعاقدين**

**الشرط الأوّل: البلوغ** ..... **٧ ـ ٩٦**

**الوجوه المستدل بها على إعتبار البلوغ** ..... **٨**

أ : الاجماع ..... ٨ ـ ١٣

الاستشهاد بكلام العلّامة ..... ٩

ب : حديث «رفع القلم عن ثلاثة» ..... ١٤

ج : ما دلّ على عدم جواز أمر الصبي ..... ١٦

مناقشة المصنّف في دلالة حديث جواز أمر الصبي ..... ١٨

المناقشة في دلالة حديث رفع القلم، بوجوه ثلاثة ..... ١٩ ـ ٢٤

تحقيق الوجوه الثلاثة ..... ٢٤ ـ ٣٠

اختلاف الفقهاء في معاملة الصبي المميِّز ..... ٣١ ـ ٣٤

الاعتماد على الاجماع المنقول المعتضد بالشهرة ..... ٣٤

د : حديث «عمد الصبي خطأ» ..... ٣٧ ـ ٤٨

إستظهار سلب عبارة الصبي من تنزيل عمد الصبي منزلة الخطأ و رفع القلم عنه ..... ٤١

رفع القلم إمّا علة للتنزيل و إمّا معلول له ..... ٤٢

ظهور الثمرة بين العلية و المعلولية في الاتلاف ..... ٤٥


www.ketab.ir

اعتبار العجز عن التفصي بالتورية و عدمه ..... ٢٠٣
٦ ـ الفرق بين الاكراه على إرتكاب الحرام و الإكراه على المعاملة ..... ٢٠٦
مناط الاكراه على الحرام توقف دفع الضرر على الارتكاب ..... ٢٠٧
مناط الاكراه على المعاملة عدم طيب النفس بها ..... ٢٠٨
٧ ـ الاكراه على إنشاء أحد العقدين أو الايقاعين ..... ٢١٤
الاكراه على بيع مالٍ أو دفع مال غير مستحق الى المكرِه ..... ٢١٩
تحقيق صور الاكراه على أحد الأمرين ..... ٢٣٠ ـ ٢٢٠
٨ ـ إكراه أحد الشخصين على فعل واحد ..... ٢٣٣ ـ ٢٣١
٩ ـ تعلق الاكراه بانشاء المالك تارةً، و بانشاء العاقد أُخرى ..... ٢٤٣ ـ ٢٣٤
اكراه الوكيل على الطلاق ..... ٢٣٦
إشكال المحقق الشوشتري على صحة طلاق الوكيل المكرَه، و النظر فيه ..... ٢٣٩
تحقيق الفرق بين اكراه المالك و العاقد ..... ٢٤١
١٠ ـ فرع: الاكراه على بيع واحد غير معين من عبدين مبهماً ..... ٢٤٦ ـ ٢٤٣
الاكراه على بيع عبدٍ، فباع نصفه ..... ٢٤٦
تحقيق ما أفاده العلامة في الاكراه على بيع غير المعيّن ..... ٢٥٢ ـ ٢٤٩
١١ ـ تحليل الفرع المذكور في التحرير من الاكراه على الطلاق، فطلّق ناوياً ..... ٢٦٦ ـ ٢٥٣
تحليل الفرع المزبور ببيان صور ستٍّ ..... ٢٥٨
صحة الطلاق لو كان عن طيب النفس به، إمّا جزء السبب أو تمامه ..... ٢٥٨
الاشكال في الصحة لو كان الداعي دفع الضرر الوارد على المكرِه، أو شفقة دينية عليه ..... ٢٥٩
الاشكال في الصحة لو كان الداعي توطين النفس على الطلاق ..... ٢٦١
تحقيق كلام العلامة ..... ٢٦٦ ـ ٢٦٣
١٢ ـ صحة عقد المكره المتعقب بالرضا ..... ٢٩٣ ـ ٢٦٧
مختار المشهور صحة العقد بلحوق الرضا ..... ٢٦٧
الاستدلال على البطلان بوجوه ثلاثة و الخدشة فيها ..... ٢٧٤ ـ ٢٦٨
الانتصار للبطلان باعتبار مقارنة الرضا للتجارة، و بحديث الرفع ..... ٢٧٥

www.ketab.ir

منع دلالة الآية على البطلان، بعدم المفهوم ..... ٢٧٦
منع دلالة حديث الرفع بوجهين ..... ٢٧٨
إلزام الطرف الآخر بعدم الفسخ لا ينافي عدم إلزام المكره بالوفاء بالعقد ..... ٢٨٠
ثاني وجهي منع الاستدلال بحديث الرفع على بطلان عقد المكره ..... ٢٨٢
إقتضاء إطلاق الأدلة صحة عقد المكره ..... ٢٨٥
عقد المكرَه جزء السبب المؤثّر ..... ٢٨٨
تحقيق صحة عقد المكره المتعقب بالرضا ..... ٢٨٩ ـ ٢٩٣
١٣ ـ هل الرضا المتأخر كاشف أم ناقل؟ ..... ٢٩٤ ـ ٣٠٥
إقتضاء الأدلة النقلية للقول بالكشف على خلاف القاعدة ..... ٢٩٥
دعوى بعضِ الفقهاء موافقةَ القول بالكشف للقاعدة الأولية، و النظر فيه ..... ٢٩٥
تنظير الرضا بالعقد بالفسخ ..... ٢٩٨
لا يجوز للطرف الآخر فسخ العقد قبل رضا المكره بالعقد أو ردّه له ..... ٣٠٠
تأسيس الأصل في المسألة ..... ٣٠١
التنبيه على بعض ما يرتبط ببحث الاكراه ..... ٣٠٤
**الشرط الرابع: إذن السيّد لو كان العاقد عبداً ..... ٣٠٦ ـ ٣٤٣**
الدليل على اعتبار إذن السيد في صحة انشاء العبد ..... ٣٠٧
عدم الجدوىٰ في الاجازة اللاحقة ..... ٣١١
الأقوال في معاملات العبد ..... ٣١٢ ـ ٣١٥
ترجيح صحة معاملاته بالاجازة اللاحقة كالاذن السابق ..... ٣١٦
دلالة صحيحة زرارة على شمول الاذن للاجازة ..... ٣١٩
مفاد التعليل بعدم عصيان العبد له تعالى ..... ٣٢٥
استشهاد صاحب الجواهر بالنصوص على صحة عقد العبد بلا إذنٍ و لا إجازة، و النظر فيه ٣٢٩
فرعٌ: لو أمَرَ شخصٌ العبدَ بشراء نفسه من مولاه صحّ ..... ٣٣٦
ذهاب إبن البرّاج الى بطلان هذا الشراء، و النظر فيه ..... ٣٤٠
الاشارة إلى بعض الفروع ..... ٣٤٣

www.ketab.ir

**بيع الفضولي** ..... **٣٤٤**
تفريع إناطة عقد الفضولي بالاجازة على إعتبار ملك التصرف ..... ٣٤٦
الاشارة إلى الأقوال في المسألة ..... ٣٤٩
المراد بالفضولي هو الكامل غير المالك للتصرف ..... ٣٥٠
هل العقد المقرون برضا المالك فضولي أم لا؟ ..... ٣٥٣
حكم التصرف في سهم الامام عليه السلام ..... ٣٥٣
ترجيح المصنف خروج العقد المقرون برضا المالك عن الفضولي ..... ٣٥٧
النظر في مختار المصنف ..... ٣٧٣ ـ ٣٥٩
صور بيع الفضولي ..... ٣٧٣
**المسألة الأُولىٰ: بيع الفضولي للمالك غير المسبوق بالنهي** ..... **٥٢٣ ـ ٣٧٤**
المشهور صحة بيع الفضولي و توقفه على الاجازة ..... ٣٧٤
المقام الأوّل: الوجوه المستدل بها على صحة بيع الفضولي ..... ٤٧١ ـ ٣٧٦
أ : عموم حل البيع و الوفاء بالعقود ..... ٣٧٦
مناقشة الشهيد في كون عقد الفضولي صادراً من أهله بأنه مصادرة ..... ٣٧٩
النصوص، الطائفة الأُولىٰ: ما يدل على صحة البيع الفضولي ..... ٤٢٦ ـ ٣٨٠
ب : حديث عروة البارقي ..... ٣٨٠
توقف الاستدلال به على كون البيع المقرون بالرضا فضولياً ..... ٣٨١
المناقشة في الاستدلال بحديث عروة بوجوه، و النظر فيها ..... ٣٨٤
ج : صحيحة محمّد بن قيس ..... ٣٨٨
إستظهار الشهيد دلالتها على صحة بيع الفضولي و على أن الاجازة كاشفة ..... ٣٩٠
بيان جملةٍ ممّا يوهن الاستدلال بالصحيحة ممّا ذكره الفاضل النراقي و غيره ..... ٣٩٢
سقوط الصحيحة بظهورها ـ بوجوه ـ في ما يخالف المتسالم عليه من عدم تأثير الاجازة المسبوقة بالرد ..... ٣٩٤
توجيه المصنف للاستدلال بالصحيحة ..... ٣٩٩
ظهور كلام الأمير و الباقر عليهما السلام في إجداء إجازة المالك ..... ٤٠٣

www.ketab.ir

النظر في توجيه المصنف ..... ٤٠٥
د : فحوىٰ النصوص الدالة على صحة عقد النكاح الفضولي ..... ٤٠٧
توهين الاستدلال بمنع أولوية البيع بالصحة ..... ٤١٢
النظر في كلام المصنف من منع الفحوىٰ ..... ٤١٧
تقريب اقتضاء الاحتياط صحة النكاح الذي أنشأه الوكيل المعزول ..... ٤٢١
أولوية النكاح الفضولي بالصحة إن دلّ دليل على صحة البيع الفضولي ..... ٤٢٤
وحدة المناط في الفضولي و الوكيل المعزول ..... ٤٢٥
الطائفة الثانية: ما يتردد بين الاستيناس و التأييد ..... ٤٢٧
هـ : ما ورد في مخالفة عامل المضاربة لما أمره ربّ المال ..... ٤٣٧ ـ ٤٢٧
تقريب التأييد أو الاستيناس ..... ٤٣٥ ـ ٤٢٩
تحقيق مفاد هذه النصوص ..... ٤٣٦
و : أخبار الإتجار بمال اليتيم ..... ٤٣٨
دورانها بين التأييد و الاستيناس ..... ٤٤٢
تحقيق مفاد هذه الاخبار ..... ٤٤٢
الطائفة الثالثة: ما يؤيِّد صحة البيع الفضولي ..... ٤٤٥
ز : رواية ابن أُشيم الواردة في العقد المأذون ..... ٤٤٥
تحقيق مفاد هذه الرواية، و أنها مخالفة للقواعد أم لا؟ ..... ٤٥٣ ـ ٤٤٩
ح : صحيحة الحلبي في الاقالة بوضيعةٍ ..... ٤٥٣
تحقيق مفاد الصحيحة ..... ٤٥٥
ط : موثقة عبدالرحمان بن أبي عبدالله في شراء السمسار ..... ٤٦٤ ـ ٤٥٩
محتملات الموثقة ..... ٤٦١
بناء استفادة صحة الفضولي من الموثقة على الاحتمال الثالث ..... ٤٦٤
ى : التعليل الوارد في نصوص نكاح العبد ..... ٤٦٨ ـ ٤٦٥
**المقام الثاني: أدلة بطلان البيع الفضولي ..... ٥٢٣ ـ ٤٧١**
أ : الكتاب، آية التجارة عن تراض ..... ٤٨٥ ـ ٤٧١

www.ketab.ir

الاستدلال بمفهوم الحصر و التحديد ..... ٤٧١
تحقيق اتصال الاستثناء و إنقطاعه ..... ٤٧٥
المناقشة في الحصر المستفاد من التحديد بوجوه أربعة ..... ٤٨٤ ـ ٤٧٨
ب : السنة، و هي أخبار ..... ٥٠٨ ـ ٤٨٦
الأوّل: النبوي الناهي عن بيع ما ليس عنده ..... ٤٨٦
الثاني: التوقيع الناهي عن ابتياع الضيعة بغير رضا مالكها ..... ٤٨٩
الثالث: النهي عن شراء الأرض إلّا برضا أهلها ..... ٤٩٠
الرابع: النهي عن شراء ما لا يملكه البائع ..... ٤٩٠
المناقشة في دلالة الأخبار على بطلان البيع الفضولي ..... ٥٠٩ ـ ٤٩١
منع دلالة النبوي بوجهين ..... ٤٩٩ ـ ٤٩١
منع دلالة «لا بيع إلّا في ملك» ..... ٤٩٩
منع دلالة الحصر في صحيح ابن مسلم و التوقيع الشريف ..... ٥٠١
منع دلالة رواية القاسم بن فضيل ..... ٥٠٦
منع دلالة توقيع الصفار ..... ٥٠٧
ج : الاجماع على بطلان البيع الفضولي ..... ٥١١ ـ ٥٠٩
د : حكم العقل بقبح التصرف في مال الغير بلا إذنٍ منه، و النظر فيه ..... ٥١٢
الاستدلال بوجهين آخرين على البطلان، و منعه ..... ٥١٩
**المسألة الثانية: بيع الفضولي مع سبق نهي المالك ..... ٥٣٨ ـ ٥٢٤**
ذهاب المشهور إلى الصحة، للأدلة المتقدمة في المسألة الاولى ..... ٥٢٥
ما استدل به على البطلان، و تزييفه ..... ٥٢٦
تحقيق المسألة ..... ٥٣٨ ـ ٥٣٢
**المسألة الثالثة: بيع الفضولي لنفسه ..... ٦١٤ ـ ٥٣٩**
ترجيح القول بالصحة وفاقاً للمشهور ..... ٥٤٠
الوجوه المانعة عن القول بالصحة ..... ٦١١ ـ ٥٤٢
الأوّل: اطلاق النهي عن بيع ما ليس عندك، و الجواب عنه ..... ٥٤٦ ـ ٥٤٣

www.ketab.ir

الثاني: سبق منع المالك، و الجواب عنه بوجوه ثلاثة ..... ٥٤٨ ـ ٥٤٧
الثالث: عدم قصد حقيقة المعاوضة، فلا موضوع للاجازة ..... ٥٥٩ ـ ٥٤٩
المناقشة فيه بجعل الغاصب نفسه مالكاً إدعاءً ..... ٥٥٠
الالتزام بالبطلان لو لم يبن الفضولي على مالكية نفسه ..... ٥٥١
نقض صاحب المقابس على العلامة و النظر فيه ..... ٥٥٢
تحقيق الجواب عن الوجه الثالث ..... ٥٥٤
ما أفاده المحقق النائيني في منع الوجه الثالث ..... ٥٥٨
ما أفاده المحقق الايرواني في تصحيح بيع الغاصب، و تمشي القصد منه ..... ٥٥٩
الرابع: أن المجاز غير المنشأ، و المنشأ غير المجاز ..... ٦٠١ ـ ٥٦٠
كلام المحقق القمي في دفع الايراد، بالالتزام بأنّ الاجازة عقد مستأنف ..... ٥٦٥ ـ ٥٦٢
المناقشة في كون الاجازة مبدِّلة لعقد الغاصب بعقد المالك ..... ٥٦٦
منع كون الاجازة عقداً جديداً ..... ٥٦٨
مختار المصنف في منع مغايرة المجاز للمنشأ ..... ٥٧١
حلّ إشكال المغايرة في البائع دون المشتري الفضولي ..... ٥٧٤
إستشكال العلامة في صحة البيع الفضولي ..... ٥٧٦
نقض صاحب المقابس عليه، و دفعه ..... ٥٧٦
إلتزام صاحب المقابس ببطلان شراء الغاصب لنفسه ..... ٥٧٨
مختار المصنف في دفع محذور شراء الغاصب لنفسه شيئاً ..... ٥٨١
المناقشة في ما سلكه المصنف لدفع محذور الشراء ..... ٥٨٤
ما أفاده الفقيه كاشف الغطاء في تصحيح بيع الفضولي لنفسه ..... ٥٨٧
تقريب الصحة بوجهين ..... ٥٩٣ ـ ٥٨٩
مناقشة المصنف في كلا الوجهين ..... ٦٠٠ ـ ٥٩٣
ما أفاده جماعة من أن المشتري يسلِّط الغاصب البائع على الثمن، و توجيهه ..... ٦٠١
الخامس: ما أفاده العلامة من الاشكال المختص بعلم المشتري بكون البائع غاصباً ..... ٦٠٣
مناقشة المصنف في كلام العلامة ..... ٦٠٦

www.ketab.ir

المراد من صحة بيع الغاصب لنفسه وقوعه للمالك أن أجاز، لا للغاصب ..... ٦١٢
كلام صاحب الرياض، و النظر فيه ..... ٦١٤
**بقي أمران**
**الأوّل: جريان بحث البيع الفضولي في الأعيان الكلية و عدم اختصاصه بالشخصية ..... ٦١٥ ـ ٦٤٥**
تشخيص ما في الذمة باللفظ أو بالقصد ..... ٦١٧
لو ردّ مَن قُصِد وقوع البيع له بطل العقد واقعاً ..... ٦٢٠
وقوع البيع للفضولي ظاهراً لو لم يصدِّقه الطرف الآخر على قصده ..... ٦٢٢
ظهور كلام العلامة و غيره في وقوع العقد للفضولي واقعاً ..... ٦٢٣
لو جمع الفضولي بين المتنافيين، و هما اضافة البيع الى الغير، و الكلي الى نفسه أو بالعكس ..... ٦٢٨ ـ ٦٣١
كلام العلامة في شراء الفضولي بعين مال الغير أو في ذمة الغير ..... ٦٣٢ ـ ٦٣٩
محتملات عبارةالتذكرة، وما استظهره المصنف من العبارة، والاشكال على العلّامة ..... ٦٤٠
مختار المصنف في الجمع بين المتنافيين ..... ٦٤٢
**الثاني: جريان بحث الفضولي في البيع القولي و المعاطاتي ..... ٦٤٦ ـ ٦٦٩**
شمول أدلة صحة البيع الفضولي لكل من القولي و الفعلي بناءً على الملك ..... ٦٤٨
استدلال صاحب المقابس على فساد البيع الفضولي الفعلي بكون الاقباض منهياً عنه و الخدشة فيه بوجوه ..... ٦٤٩ ـ ٦٥٤
الاستدلال بوجهين آخرين على بطلان بيع الفضولي المعاطاتي، والمناقشة فيهما ..... ٦٥٤ ـ ٦٦١
منعُ جريان البيع الفضولي في المعاطاة بناءً على كفاية التراضي بدون الاقباض ..... ٦٦١
بطلان الفضولي المعاطاتي بناءً على الاباحة ..... ٦٦٣ ـ ٦٦٩
تحقيق المسألة ..... ٦٦٥
الفهرست ..... ٦٧١

www.ketab.ir